النقد النّحوي (نظريًّا و تطبيقيًّا)

د.محمد محمود بن ساسي
جامعة قاصدي مرباح ـ ورقلة

ملخص المقال :

يرمي هذا المقال إلى التعريف بالنّقد النّحوي من خلال مجموعة من العناصر الأخرى كالحديث عن نشأته وتطوره وما يمتاز به النّاقد النّحوي من مؤهّلات، و كذا النّقد النّحويّ من خصائص...، هذا في الجانب النّظري ؛ أمّا من الجانب التّطبيقي فقد حاولنا أن نقدّم جملة من النّماذج لتكون أمثلة على وجود مثل هذا النّقد في تراثنا النّحوي، دون أن ننسى تقديم نماذج تطبيقيّة عنه في العصر الحديث.

ملخص المقال : باللغة الأجنبيّة

Résumé :

Cet article vise à définir la critique grammaticale à travers une série d'autres éléments tels que le discours de son origine et son développement, et ce qui est caractérisé par la critique grammaticale des qualifications, et la critique grammaticale des propriétés ... du côté théorique. Des modèles pour être des exemples de l'existence de telles critiques dans notre patrimoine grammatical, sans oublier de fournir des modèles d'application dans les temps modernes.

تمهيد :

ظلّ الدّرس النّحوي طوال قرون مضت يخضع لسلطة القواعد النّحويّة، ومنذ أن انتهى النّحاة الأوائل من وضع القواعد النّهائيّة للنّحو العربي، وبعد الانتهاء من مرحلة جمع اللغة وشواهدها بعد أن كانت اللغة هي المورد الأصيل الذي يعود إليه اللغويّون والنّحويّون لاستنباط أحكام اللغة، والنّحو صار للقواعد النّحويّة ــ بعد ذلك ـ سلطة على أيّ شاهد لغويّ يظهر لهم بعد أنْ كانتْ هذه القواعد تستنبط من اللغة وتخضع لسلطانها، وهكذا لم يعد النّحويّون أنفسهم ينصاعون للغة كما كانوا، بل باتوا لا ينصاعون إلا لما تمليه عليهم قواعدهم النّحويّة ممّا أضفى على هذه القواعد هالة من التّقديس وكأنّها قرآن منزّلٌ من السّماء.

لقد وضعوا كامل ثقتهم في تلك القواعد مع أنّ هذه القواعد لا تمثّل كلّ اللغة التي تكلّمت بها قبائل العرب في الجاهليّة، فكان إذا قيل للنّحويين منهم : إنّ في اللغة شواهد عربيّة فصيحة لِمَ لمْ تستنبطوا منها قواعد نحويّة؟ قالوا: إنّها من النّادر الشّاذّ، والشاذّ يُحفظُ، ولا يُقاسُ عليه.

إنّ الذي منعهم من فعل ذلك ـ إضافة لما ذكرنا ـ مبادؤهم التي اتّفقوا على وضعها، والتي تنصّ على أنّ اللغة التي يُستشهد بها ينبغي أنْ تكون واسعة الانتشار، كثيرة الاستعمال لدى العرب الفصحاء، ومعنى ذلك أنّ هذه المبادئ لا تعمل بالقليل النّادر من اللغة حتّى ولو كان من العربيّ الفصيح؛ كلهجة أزد شنوءة، أو كعب بلحارث، أو لغة أكلوني البراغيث؛ لأنّ المبادئ خطوطٌ حمراء لا يمكن تجاوزها.

1 ـ مفهوم النّقد النّحويّ:

أ ـ في اللغة: جاء في لسان العرب في شرح مادة : " نقد " ؛ النّقد، والتّنقاد: تمييز الدّراهم وإخراج الزّيف منها؛ قال الشّاعر:

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدّنَانِيرِ تَنْقَادُ الصّيَارِيفِ(1)

إنّ كلمة " نقد " هي كلمة تستعمل عادة بمعنى العَيب، ومنه حديث أبي الدّرداء: " إنْ نقدتَ النّاس نقدُوك وإنْ تركتهم تركُوك "؛ أيْ: إنْ عِبتهم، وتستعمل بمعنى أوسع، وهو تقويم الشّيء والحكمُ عليه بالحسن، أو القبح(2).

ب ــ في الاصطلاح: ولعلّ مصطلح النّقد النّحوي من المصطلحات التي لا تكاد تذكر إلاّ في عصرنا الحاضر لمّا بدأ النّحويّون المحدثون يعملون على تقديم قراءة جديدة للنّحو العربي في مفاهيمه ومناهجه تخرج به عن أسر التقليد الذي رَانَ عليه أمدًا طويلاً مدفوعين في دراساتهم تحت تأثير الدراسات اللّغويّة الغربية الحديثة، وما تميّزت به من مناهج لغويّة جديدة؛ لذلك انصبّ اهتمامهم في نقدهم على نظريّة النّحو العربي كلّها؛ ممّا حدا بهم الأمر إلى محاولة إرساء مناهج نقديّة حديثة

في النّحو العربي.

إنّ ممّا يلاحظ أنّ مصطلح النّقد النّحوي مصطلحٌ مركّبٌ من كلمتين : (نقد + نحويّ)

و هو من المصطلحات المركّبة تركيبا وصفيًّا ،الكلمة الأولى ـ تأتي عادة ــ ثابتةً؛ بينما الكلمة الثانيّة التي يتركّب منها متغيّرة؛ لذلك نجد " نقد " تتكرّر كلّما ورد المصطلح في صورة مركّب؛ مثلما نجد في المركّبات التّالية: " النّقد النّحوي، النّقد اللّغوي، النّقد الأدبي، النّقد البياني، النّقد البلاغي، النّقد الأسلوبي، النّقد العلمي، النّقد التّاريخي، النّقد الاجتماعي...إلخ.

وعندما ننظر في كلمة " نحويّ " فإنّ هذه الكلمة تعني أنّه منسوب إلى النّحو، لكنْ مصطلح النّقد النّحويّ يمتاز عن بقيّة المصطلحات السّابقة بوصفه نقدًا نحويًّا؛ أيْ: أنّه نقدٌ يَنظر لمنقوده من الزّاوية النّحويّة لا غير، وبالتّالي فإنّ هذا النّوع من النّقد يتمثّل فيما يصدره النّاقد من آراء، وأحكام انتقاديّة حول مسألة من مسائل النّحو التي ـ عادة ـ ما تكون في مسألة من مسائل الخلاف بين

النّحويّين، لكنّ تلك الأحكام، أو الآراء لا تصدر في أحكامها النّقديّة إلاّ في ضوء ما تمليه ـ على النّاقد النّحويّ ـ القواعد النّحوية الثّابتة.

2 ـ المنهج في النّقد النّحويّ:

وبهذا المفهوم الذي نقدّمه نعتقد أنّ النّقد النّحويّ بات من الضّروريّ أنْ يتحوّل من هذا المعنى البسيط المجرّد إلى معنى أين يمكن اعتباره منهجا نقديّا متميّزا كغيره من المناهج النّقديّة الأخرى؛ كالمنهج الوصفي، والمنهج الأسلوبي، و المنهج التفكيكي، والمنهج المقارن، و المنهج التّاريخي، و المنهج المتكامل..إلخ.

لا ينبغي ـ في تصوّرنا ـ أنْ يبقى هذا المنهج النّقدي في صورة نظرية مجرّدة بل لا بدّ أنْ يتحوّل إلى منهج تطبيقيّ وهو ما ينقص الدّراسات اللغويّة اليوم عامّة و الدّرس النّحويّ خاصّة، هو منهج يعتمد بالدّرجة الأولى على وصف الظّواهر النّحويّة قصد تقويمها لكنّه يستفيد من كل المناهج التي تتّفق وطبيعة النّقد النّحويّ من تحليل وتركيب، ومناقشة ومقارنة وموازنة، ومقابلة لكن لا بدّ أن يُولي في نقده الجانب التّطبيقي الاهتمام الأوفر.

وإذا نقّبنا في التراث النّحويّ القديم وجدنا النّقد فنًّا من الفنون القديمة ارتبط بالإنسان؛ إذ كلّ إنسان ــ كما هو معروف ـ يميل إلى أنْ ينصِبَ نفسَه حَكَمًا في أعمال الآخرين(3).

وكان لهذا النّقد نصيب أوفر في الدّراسات النّحويّة، وفي ذلك دليل قاطع على معرفة النّحويّين القدامى لهذا النّوع من النّقد، ولم يكن هذا النّقد مجرّد صورة نظريّة بل اتّخذ صورًا تطبيقيّة واضحة تجلّت في كثير من الصّور، أو النّماذج في أبحاثهم.

3 ـ النّقد النّحويّ نشأته وتطوّره:

كان العصر العبّاسي عصرًا ازدهرت فيه العلوم والفنون، وتفرّعت، وتنوّعت فيه المعارف وظهر التّخصّص في تلك العلوم وصار للغة علماؤها وذلك في جميع فروعها فبرز النّحو عِلمًا له علماؤه الذين تخصّصوا فيه منذ وضع سيبويه (تـ 180 هـ) أول كتاب في النّحو وكان لهذا الكتاب في النّحو تأثير كبير

في الـدّرس النّحـوي؛ حيث ظلّ مهيمنا عليه مدّة من الزّمن لم تتخطّ الدراسات النّحويّة حـدود الشّـرح لـه، ونظـرًا لأهميّـة هـذا الكتاب كان يسمّيه بعضهم قرآن النّحو، و كان أبو العبّاس المبـرّد (تـ 286 هـ) ؛ يقـول لمـن أراد أنْ يتصدّى للكتاب :" لقد ركِبْتَ البحْرَ" وكان أبـو عثمـان المـازني (تـ 249 هـ) شيخ النّحـاة البصـريّين، و شيخ المبرّد يقول عمّن أراد أن يؤلّـف كتابًـا فـي النّحـو أنْ يستحـي، ثـم تعـدّى الـدّرس النّحـويّ حـدود الشّـرح إلـى القيـام بمحاولـة جريئـة؛ كالتـي قـام بهـا " المبـرّد " حينمـا ردّ علـى سيبويه منتقدًا إياه في بعض المسائل التي جاءت في الكتاب.

ومنذ ظهر المذهب البصريّ في النّحو وظهر المـذهب النّحـويّ فـي الكوفـة بعـده وبمـرور مائـة سـنة بعـد ظهور المذهب البصريّ بدأت الخلافات النّحويّـة بيـن المذهبيـن تشتـدّ وبـدأ الصّراع يحتدم، وكان هـذا الصّـراع تمهيـدًا لظهور مذاهـب نحويّـة أخـرى تأثّـرت بهذيـن المذهبيـن؛ كالمـذهب البغـدادي فـي النّحـو ، ثـمّ توالـت المذاهب النّحويّـة في الظّهور فظهـر المذهب النّحويّ في الشّام، وفـي الأنـدلس، ثـمّ مصـر، والمغـرب العربـي... وهو ما بات يُعرف في اصطلاح العصر بالمدارس النّحويّة.

إنّ هذه الخلافات النّحويّة تجسيد عمليّ لِمَا بات يُعرف اليوم بالنّقد النّحويّ بكلّ ما تمتاز بـه هـذه الكلمـة مـن معنى، ولقد كان الدّرس النحويّ بسيطا حتّى صار في غاية الصّعوبة والتّعقيد

لمّا اكتسحت الثقافة الأجنبيّة ثقافتنا العربيّة ممثّلة في فلسفة أفلاطون، ومنطـق أرسـطو الـذي تغلـل بقـوّة في الدّرس النّحويّ آنذاك.

ومرّت على النّحو العربي ـ بعد ذلك ـ فترة ران فيها الجمود، وساد فيها التقليـد والتّعقيـد ولم يتعـدّ الـدّرس النّحويّ وضع الشروح على المتون ووضع الحواشي وحواشي الحواشي على تلك المتون، أو اللجـوء إلـى التّلخـيص أو شرح التّلخيص ظنّا منهم أن ذلك الفعل شكـلٌ من أشكال التّبسيط والتّيسير في النّحو. وبقي الدرس النّحـويّ علـى تلك الحـال إلى أنْ جـاء العصر الحديث أين احتدم الصّراع من جديـد فمـن داع إلـى المحافظـة علـى التّـراث النّحويّ وأخذه برمته، ومن داع إلى نبذه، والتّخلّي عنه، ومن داع إلى تجديده، أو تيسيره والاستفـادة مـن خيراتـه، وكنوزه.

والحاصل من كلّ ما تقدّم أنّ النّقد النّحويّ ظهر مع ظهور المذاهب النّحويّة، ومع الصراع الذي بلغ أشدّه فيما بينها إلى درجـة تجـاوز فيهـا الواقـع اللغـوي ليدخـل فـي صـراع عقلـيّ لا علاقـة لـه بالـدّرس النّحـويّ العلمـيّ، والموضوعي، صـراع بـدّد جهـوداً، وأهـدر طاقـات فكريّـة وعقليّـة كـان يمكـن أن تعـود بالفائـدة علـى الـدّرس النّحـويّ لو استغلّت تلـك الجهـود وابتعـد فيهـا عـن تلـك المماحكـات، والمهـاترات التـي لا لـزوم لهـا. ومـع تلـك الخلافات في الآراء ورثنا نماذج وصورًا كثيرة تمثّل بحقّ النّقد النّحويّ.

4 ـ مميّزات النّاقـد النّحويّ:

ونعني بها المؤهّلات التي يمتاز بها حقًّا كلّ ناقد، ونجملها في الأمور التّالية:

أنْ يكون ذهنه متنبّها ومرناً، حادّ النّظرة، سريع الاستجـابة لكـلّ التّأثيـرات، قـويّ الفهـم للأساسـيات ، قـادرًا على أنْ يرى الشّيء كما هو في الحقيقة، وألاّ يزيغ في ضباب من ميوله الخاصّة، وأفكـاره السّـابقة؛ ومعنـى ذلـك يجب أنْ يكون خاليا تمامًا ومتجرّدًا عن كلّ ميـل من أيّ نوع، ميل الأذواق الفردية، وميـل الثّقافـة، وميـل العقيـدة والطّائفيّـة، والحـزب، والطّبقـة، والأمّة(4) .

وعلاوة على ذلك يجب أنْ تكـون للنّاقد ثقافة تؤهّله لأداء رسالته بكفاءة، وفعاليّة، وتفرّد (5).

ولا يكفي النّاقد الذّوق الفطريّ بالرّغم من أنّه ضروريّ في أيّ عمل نقديّ.

وإذا كنا قد أجملنا أهمّ الصفات التي يجب على النّاقد أن يتّصف بها بصفة عامّة فـإنّ النّاقـد النّحـوي يتطلّـب منه معرفة منقوده وذلك بما يملكه من سعة المعرفة، والإحاطة، والتّعمق في الفكر، وصواب الرّأي، وقوة الحجّة، والإقناع بما يقدّمة من أدلّة، وبراهين دامغة، تجمع بين النّقل الصّحيح، والعقل السّليم.

وعليه فإن الثّقافة التي يتطلبها النّقد النّحويّ هي الثقافة النّحويّة؛ بحيث يجب على النّاقد النّحويّ أنْ يكون واسع الاطّلاع على النحو، ومسائله، وقضاياه وقواعده، وأحكامه، وآراء النّحويّين على اختلاف مشاربهم ومذاهبهم، وأسمائهم ورجالاتهم، وبيئاتهم، وأعراقهم، وعلى لغات العرب، ولهجاتهم، وعلى القراءات القرآنيّة، وتوجيهات النّحويّين لتلك القراءات وأصول النّحو وقضاياه...إلخ.

5 ـ خصائص النّقد النّحويّ:

يمتاز النّقد النّحويّ ـ في اعتقادنا ـ بجملة من الخصائص نعرضها؛ كما يلي:

*ـ هو نقد يتناول المفاهيم والآراء النّحويّة التي يصدرها النّحويّون، أو الدّارسون للنّحو في مسألة نحويّة، أو صرفيّة معيّنة بالنّقد من الزّاويّة النّحويّة في ضوء قواعد النّحو العربي.

*ـ إذا كان النّحو ـ كما قيل ـ عقل من نقل فإنّ هذا النّقد يتّخذ من العقل أساسا في التّفكير النّحويّ، ويعكس أسلوب النّاقد النّحويّ في التّفكير وليست ـ في النّهاية ـ آراؤه وتصوّراته للمسألة إلاّ أمرًا شخصيّا يعبّر عن تلك الآراء مناط التّفكير، ولذلك لايعتبر رأيه مُلزما ولا يُمثّل الحقيقة المطلقة إنما هو يخطئ ويصيب، ويؤخذ منه ويُرَدُّ عليه...

*ـ النّقد النّحويّ ـ في تصوّرنا ـ نقد يمتاز بأنّه نقد موضوعيّ علميّ لا يقبل المحاباة، ولا الإفراط في تزكية المنقود، وإطرائه، وهو بهذه الصّفة يُعدّ نقدًا بعيدًا عن كلّ ذاتيّة قد تنطوي على ميول النّاقد النّحوي، وميولاته الفرديّة، ورغباته الشّخصيّة.

*ـ إنّه نقد يعتمد على قوّة العقل، وعلى القدرة على الفهم، وعلى المنهجيّة في معالجة المفاهيم والآراء التي يعرض لها بالنّقد، إنّه نقد لا يُرسل أحكاما مطلقة عامّة دون تأييد وجهة نظره في المسألة بالدّليل والبرهان سواء أ كانت تلك الأدلة التي يستند إليها من نقل أم من عقل.

*ـ هو نقد موضوعه اللغة في شكلها ومضمونها، في ألفاظها ودلالاتها، يسلّط سهام النّقد على تراكيبها وما تشتمل عليه من وحدات أو عناصر في ضوء ما تمليه قواعد النّحو الصحيحة الثّابتة قصد إصلاح ما يعتري تلك الألفاظ، أو التّراكيب من فساد أو اعوجاج، كما ينظر في تلك التّراكيب من ناحية الدّلالة فيتعرّض لآراء النّحويّ ومفاهيمه التي بسطها

بالنّظر الدّقيق والفحص العميق ليحكم عليها في الأخير بالرّفض أو القبول أو بالصّحة، أو الخطإ معتمدًا في كلّ ذلك على قوة العقل و الذّكاء وسعة المعرفة كما أشرنا إلى ذلك من قبل

*ـ هو نقد منهجيّ واع ومنظّم يعتمد على لغة علميّة سهلة بسيطة بعيدة عن أيّ غموض أو تعقيد، له أدواته ومفاهيمه الخاصة يراعي في نقده واقع اللغة؛ فلا يشتطّ في تفسيرها وينأى

بها عن كلّ التأويلات البعيدة، والتّقديرات المفتعلة التي تُحمّل اللغة ما ليس منها.

إنّه نقد منهجيّ متكامل يسعى إلى الرّقيّ بمستوى اللغة ويُؤمن بالتّجديد المحمود والتّيسير المنشود بما يخدم هذه اللغة لاستعمالها و التّعبير بها في شتّى المجالات ذلك لأنّ النّحو ليس غاية في ذاته، بل هو وسيلة لغاية؛ هي الاستعمال اللغوي استعمالا سليما صحيحا ينأى بمستوى اللغة عن الرّكاكة والابتذال وضعف التّعبير، واللحن بشتى صوره، وأشكاله.

6 ـ النّقد النّحويّ (نماذج وصور تطبيقيّة):

أ ـ نماذج من نقد القدماء:

***النّقد النّحوي عند الأشموني:** الأشموني أبو الحسن نور الدّين عليّ بن محمد بن عيسى المتوفّى سنة 900 هـ ، أحد العلماء الذين تصدّوا لشرح ألفيّة ابن مالك في النّحو ، و كانتْ له تعليقات تمثّل جزءًا من آرائه النّقديّة في النّحو؛ يقول الأشموني في شرحه لبيت من أبيات ابن مالك التي يقول فيها:

وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُـرِّدَا وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سِتًّا عَـدَا

" في قوله: (ومنتهاه)؛ أيْ: الفعل، (أربَعٌ إنْ جُرِّدَا) ولهُ بناءٌ واحدٌ، وهو (فَعْلَلَ)، ويكونُ متعدّيا؛ نحو: " دَحْرَجَ "، ولازمًا؛ نحو: " عَرْبَدَ " وله ثلاثة أبنية واحدٌ للماضي المبني للفاعل؛ نحو: " دَحْرَجَ "، وواحد للماضي المبني للمفعول؛ نحو: " دُحْرِجَ " وواحد للأمر؛ نحو: " دَحْرِجْ "، ثمّ يقول بأنّ عادة النّحويّين الاقتصار على بناء واحد وهو الماضي المبنيّ للفاعل.

ـ (وإنْ يُزِدْ فيهِ فَمَا سِتًّا عَدَا)؛ أيْ: جاوز؛ لأنّ التّصرّف فيه أكثر من الاسم فلم يحتملْ من عدّة الحروف ما احتمله الاسم؛ فالثّلاثيّ يبلغ بالزّيادة أربعة؛ نحو: " أَكْرَمَ " وخمسة؛ نحو:

" اقْتَدَرَ "، وستّة؛ نحو: " اسْتَخْرَجَ "، والرّباعيّ يبلغُ بالزّيادة خمسة؛ نحو: " تَدَحْرَجَ "، وستّة؛ نحو: " احْرَنْجَمَ ".

ويضعُ الأشموني بعد الانتهاء من شرح بيت ابن مالك هذا تنبيهين؛ فيقول:

الأوّل: قال في التّسهيل (يعني ابن مالك): وإنْ كان فعلاً لم يتجاوز ستّة إلاّ بحرف التّنفيس أو تاء التّأنيث أو نون التّوكيد، وسكتَ عن هذا الاستثناء وهو أحسن؛ لأنّ هذا في تقدير الانفصال.

الثّاني: لم يتعرّض النّاظم لذكر أوزان المزيد من الأسماء والأفعال لكثرتها، ولأنّه سيذكرُ ما به يُعرفُ الزّائد؛ أمّا الأسماءُ فقد بلغتْ بالزّيادة ـ في قول سيبويه ـ ثلاثمائة بناء، وثمانية أبنية وزادَ الزّبيدي عليه نيِّفًا على الثّمانين إلاّ أنّ منها ما يصحُّ وما لايصحُّ؛ وأمّا الأفعالُ فالمزيدُ فيه من ثُلاثيّها خمسةٌ وعشرون بناءً مشهورة، وفي بعض خلاف، ثمّ يأتي على ذكر أوزان هذه الأفعال مع أمثلة لها(6).

***تعليق على النّقد:**

ـ يظهر جليًّا للنّاظر في نقد الأشموني عند تناوله لبيت ابن مالك السّابق جملة من الخصائص تجلّت لنا في النّقاط التّالية:

ـ تحديده لموضوع البيت وهو: " أوزان الفعل الرّباعيّ المجرّد، والمزيد ".

ـ شرحه للبيت وهو في صورته المفردة، فيشرح الكلمة الأولى منه (ومنتهاه) مستخدما أداة التّفسير (أيْ)، ثمّ ينتقل لشرح الجملة؛ وهي قوله: (أربعٌ إنْ جُرِّدَا)؛ وأمّا الشّطرُ الثّاني فيشرحه برمّته مستخدمًا ـ كذلك ـ أداة التّفسير (أيْ)، ثمّ يشرعُ في تفسير معناه مؤيّدًا حديثه عن الثّلاثيّ بأمثلة؛ ليزيد المعنى وضُوحًا وهو الأمر الذي لا نجد ابن مالك قد فصّل القول فيه.

ـ وبعد انتهائه من شرح ذلك البيت يقدّم تنبيهين؛ فأمّا الأوّل: فيستحْسِن فيه سكوت ابن مالك عندما قال في التّسهيل: إنّ الفعل لم يتجاوز الستة إلاّ بحرف التّنفيس، أو تاء التّأنيث، أو نون التّوكيد معلّلاً ذلك بأنّ هذه في تقدير الانفصال؛ أيْ: انفصال هذه الثلاثة عن الفعل.

وفي التّنبيه الثّاني: يستدرك الأشموني على ابن مالك لعدم تعرّضه لذكر أوزان المزيد من الأسماء والأفعال، لكنّه يعلّل ذلك لكثرتها، ولأنّه سيذكر ما به يعرف الزّائد.

ـ إذا كان ابن مالك ـ في البيت السّابق ـ يتحدّث عن المجرّد والمزيد من الأفعال، فإنّ الأشموني في شرحه له زيادة، وهي ذكره لعدد أبنية الأسماء التي يقول إنّها بلغتْ في قول سيبويه ثلاثمائة بناءً وثمانية أبنيّة، وأمّا عدد أبنيّة الأفعال؛ فيقول: إنّها بلغتْ خمسة وعشرون بناءً مشهورة، ثمّ يذكر وزن كلّ فعل مع مثال عنه، وهو توسيع لمعنى البيت الذي انطلق من البداية في شرحه.

ـ استشهاده بأقوال العلماء النّحويين في هذه المسألة موضوع البيت وذكر منهم اثنين؛ هما: " سيبويه " و" الزّبيدي، وبهذا يقوم منهجه وفق الخطّة التّالية: شرح المعنى أوّلاً ثمّ يُتبعه بالنّقد وفي نقده استحسان مع التّعليل، أو استدراك وتعقيب مع التّعليل يشفع رأيه بقول العلماء أمثال " سيبويه "، "والزّبيدي"، ثمّ نراه يتوسّعُ في معنى البيت فيذكرُ ما يتعلّقُ بالأفعال، والأسماء خاصّةً ممّا لم يحتملهُ بيتُ ابن مالك من معنى محدود، وفي هذا دليلٌ على الإحاطة وسعة العلم التي تتطلّبها ثقافة النّاقد النّحويّ.

***من النّقد النّحوي في كتاب الإنصاف للأنباري:**

كتاب الإنصاف يمثل أنموذجا رائعا، ومثالاً جيّدًا للنّقد النّحوي يتجسّد من خلال الخلافات النّحويّة بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، ونظرًا لضيق المجال نكتفي بعرض مسألة واحدة من مسائل الخلاف التي جاء بها ذلك الكتاب؛ والمتمثّلة في مسألة رافع المبتدإ والخبر

أ ـ النقد النّحويّ عند الكوفيين في هذه المسألة:

" قالوا: لا يجوزُ أنْ يُقالَ: إنّ المبتدأ يرتفعُ بالابتداء؛ لأنّا نقول: الابتداء لا يخلو؛ إمّا أنْ يكون شيئًا من كلام العرب عند إظهاره، أو غير شيء، فإنْ كان اسمًا، أو فعلاً، أو أداة من حروف المعاني؛ فإنْ كان اسمًا ينبغي أنْ يكون قبله اسمٌ يرفعه، وكذلك ما قبله إلى ما لا غاية له، وذلك محالٌ، وإنْ كان فعلاً فينبغي أنْ يُقال:" زيدٌ قائمًا "؛ كما يُقال: " حضر زيدٌ قائمًا " وإنْ كان أداةً، فالأدوات لا ترفعُ الأسماءَ على هذا الحدّ، وإنْ كان غير شيء، فالاسمُ لا يرفعُهُ إلاّ رافعٌ موجود غير معدوم، ومتى كان غير هذه الأقسام الثلاثة التي قدّمناها، فهو غير معروف.

قالوا: ولا يجوزُ أنْ يُقالَ: إنّا نعني بالابتداء التّعرّي من العوامل اللّفظيّة؛ لأنّا نقول: إذا كان معنى الابتداء؛ هو التّعرّي من العوامل اللّفظيّة فهو ـ إذًا ـ عبارة عن عدم العوامل، وعدم العوامل لا يكون عاملاً، والذي يدلُّ على أنّ الابتداء لا يوجبُ الرّفع أنّا نجدهم يبتدئون بالمنصوبات، والمسكّنات، والحروف، ولو كان ذلك موجبًا للرّفع لوجب أنْ تكون مرفوعة، فلمّا لم يجبْ ذلك دلّ على أنّ الابتداء لا يكون موجبًا للرّفع(7).

ب ـ النقد النّحوي عند النحويّين البصريّين في المسألة:

أمّا البصريّون؛ فقد قالوا: (ردًّا علة حجج الكوفيين):

" إنّما قلنا: إنّ العامل؛ هو الابتداء وإنْ كان الابتداء هو التّعرّي من العوامل اللّفظيّة؛ لأنّ العوامل في هذه الصّناعة ليست مؤثّرة حسّيّة؛ كالإحراق بالنّار، والإغراق للماء، والقطع للسّيف، وإنّما هي أمارات، ودلالات. وإذا كانتْ العوامل في محلّ الإجماع إنّما هي أمارات ودلالات؛ فالأمارة والدّلالة تكون بعدم شيء؛ كما تكون بوجود شيء؛ ألا ترى أنّه لو كان معك ثوبان، وأردتَ أنْ تُميّزَ أحدهما من الآخر، فصبغتَ أحدهما، وتركتَ صبغَ الآخر لكان تركُ صبغ أحدهما في التّمييز بمنزلة صبغ الآخر، فكذلك ههنا. وإذا ثبتَ أنّه عاملٌ في المبتدإ وجب أنْ يعملَ في خبره قياسًا على غيره من العوامل؛ نحو: " كان " وأخواتها، و" إنّ " وأخواتها، و" ظننتُ " وأخواتها، فإنّها لمّا عملتْ في المبتدإ عملتْ في خبره، فكذلك ههنا(8)".

جـ ـ نقد الأنباري لحجج الطّرفين:

" والتّحقيقُ عندي أنْ يُقالَ: إنّ الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدإ؛ لأنّه لا ينفكُّ عنه، ورتبته أن لا يقعَ إلاّ بعده؛ فالابتداءُ يعملُ في الخبر عند وُجود المبتدإ لا به ....؛ وأمّا من ذهب إلى أنّ الابتداءَ يعملُ في المبتدإ، والمبتدأ يعملُ في الخبر؛ فقالوا: إنّما قلنا: إنّ الابتداء يعمل في المبتدإ والمبتدأ يعمل في الخبر دون الابتداء؛ لأنّ الابتداء عاملٌ معنويٌّ، والعاملُ المعنويُّ ضعيفٌ، فلا يعملُ في شيئين؛ كالعامل اللفظيّ.

وهذا ـ أيضاً ـ ضعيف؛ لأنّه متى وجب كونه عاملاً في المبتدإ وجب أنْ يعملَ في خبره؛ لأنّ خبر المبتدإ يتنزّلُ منزلة الوصف ألا ترى أنّ الخبرَ هو المبتدأ في المعنى؛ كقوله:

(زيدٌ قائمٌ، وعمرو ذاهبٌ)، أو منزّلٌ منزلته؛ كقوله: (زيد الشّمسُ حسنًا، وعمرو الأسدُ شدّةً)؛ أيْ: يتنزّلُ منزلته...إلخ.

وأمّا الجوابُ عن كلمات الكوفيّين؛ أمّا قولهم: " إنّهما يترافعان؛ لأنّ كلّ واحد منهما لا بدّ له من الآخر، ولا ينفكُّ عنه؛ قلنا: الجواب عن هذا من وجهين:

ـ **أحدهما**: أنّ ما ذكرتموه يؤدّي إلى محال، وذلك لأنّ العامل سبيله أنْ يُقدَّرَ قبلَ المعمول، وإذا قلنا يترافعان وجب أنْ يكونَ كلٌّ واحد منهما قبل الآخر، وذلك محا، وما يؤدّي المحال محال.

ـ **والوجه الثّاني**: أنّ العامل في الشّيء ما دام موجودًا لا يدخلُ عليه عامل غيره؛ لأنّ عاملا لا يدخلُ على عامل، فلمّا جاز أنْ يُقالَ: (كان زيدٌ أخاكَ)، و(إنّ زيدًا أخُوكَ)،

و(ظننتُ زَيدًا أخاكَ) بطل أنْ يكونَ أحدهما عاملاً في الآخر...إلخ(9).

***النّقد النّحوي عند ابن مضاء القرطبي:**

يقول ابن مضاء عن العلّة النّحويّة:" وممّا يجب أنْ يسقط من النّحو: العلل الثّوان والثّوالث، وذلك مثل سؤال السّائل عن زيد من قولنا: (قامَ زيدٌ) لِمَ رُفِعَ؟ فيقال: لأنّه فاعل، وكلّ فاعل مرفوع، فيقول: و لِمَ رُفِعَ الفاعل؟، فالصّواب أنْ يُقالَ له كذا نطقتْ به العربُ"(10)

وهو كما ترى في هذا الكلام لا يرفض كل العلل التي ذكرها العلماء، بل يعترف بنوع واحد من تلك العلل ألا وهي: العلل التّعليميّة ويرفض ما عداهما من العلل الثوان والثّوالث متأثّراً بمذهبه الظّاهري في الفقه.

ب ـ نماذج من النّقد النّحويّ عند المحدثين:

ـ النّقد النّحويّ عند إبراهيم مصطفى : يعد إبراهيم مصطفى من كبار المجدّدين، والدّاعين إلى التّيسير النّحوي في العصر الحديث؛ انتقد نظريّة النّحو العربي القديم برمتها، ومن جملة انتقاداته النّحويّة نقده للنّحاة القدماء في حدّهم للنّحو؛ يقول إبراهيم مصطفى في ذلك: " يقول النّحاة في تحديد علم النّحو: إنّه علم يُعرف به أحوال أواخر الكَلِم إعرابا، وبناءً، فيقصرون بحثه على الحرف الأخير من الكلمة؛ بل على خاصّة من خواصّه؛ وهي الإعراب والبناء، ثمّ لا يعنون كثيرًا بالبناء ولا يُطيلون البحث في أحكامه، وإنّما يجعلون همّهم منه بيان أسبابه، وعلله. فغاية النّحو بيان الإعراب، وتفصيل أحكامه، حتّى سمّاه بعضهم علم الإعراب؛ وفي هذا التّحديد تضييق شديدٌ لدائرة البحث النّحويّ، وتقصيرٌ لمداه، وحصر له في جزء يسير ممّا ينبغي أنْ يتناوله، فإنّ النّحو ـ كما نرى وكما يجب أنْ يكون ـ هو قانون تأليف الكلام، وبيان لكل ما يجبُ أنْ تكون عليه

الكلمة في الجملة، والجملة مع الجمل، حتّى تتّسق العبارة ويُمكن أنْ تؤدّي معناها "(11).

وفي هذا النّص النّقديّ " قد حكم المؤلّف على النّحاة بأنّهم لم يعنوا إلاّ بقضايا الإعراب، والبناء،...، وقد زعم أنّه أوّل يأتي بمفهوم جديد صحيح للنّحو، وهو قانون تأليف الكلام، وهذا المفهوم نجده مبثوثا في كتب النّحاة "(12)

ـ النقد النّحويّ أحمد عبد السّتار الجواري:

وفي نقده لمفهوم الجملة الفعلية خاصّة من ناحيّة إعراب الفاعل، أو في حالة تقدّم الاسم المرفوع على فعله؛ يقول: " والجملة الفعليّة عندهم هي التي يقع في أوّلها الفعل فحسب؛ فنحو: (قام زيدٌ) هي الجملة الفعليّة؛ أمّا إذا قلتَ: (زيدٌ قام) فالجملة جملة اسميّة؛ لأنّها ابتدأتْ بالاسم، فالاسمُ فيها مبتدأ، وما بعده جملة في موضع الخبر، على رسلها وعلى المألوف فيها. وحقيقة الأمر أنّه لا فرقَ بين؛ نحو: (قامَ زيدٌ)، و(زيدٌ قامَ) من حيثُ طبيعة التّركيب، فالمسند فعل في الجملتين، والفرق بينهما ينحصر في تقديم المسند إليه في الجملة الثانيّة (زيدٌ قامَ) للاهتمام به، وتأكيد الحكم عليه؛ أمّا الجملة الأولى فهي الجملة الفعليّة(13).

وهو بذلك يمثل رأي أغلبيّة الدّارسين المحدثين الذين انتقدوا النّحويّين القدماء في مفهومهم للجملة الفعليّة، وهو الرّأي الذي يؤكّد عليه علي أبو المكارم حين يقول بهذا الصّدد: " وأوّل ما ينبغي مناقشته في التّعريف (أيْ تعريف القدماء للجملة الفعليّة) شرط تقدّم الفعل على فاعله، فمن الجلي أنّ هذا الشّرط نتاج موقف جمهور النّحويّين في الربط بين نوع الجملة، وتصدّر الاسم أو الفعل فيها. ونحسبُ أنّنا قد انتهينا من بيان اضطراب هذا الموقف، وحاجة التّصنيف النّحويّ للجملة إلى أساس جديد لا يكون محوره النّظر إلى المتقدّم في الجملة، وإنّما تحديد نوع المسند فيها، وفي ضوء ذلك يجوز أنْ يكون الفاعل متقدّما على فعله، كما يجوزُ أنْ يقع متأخّرًا...."(14). فالاسم المرفوع في الجملة الفعليّة ــ إذًا ــ سواء تقدّم أو تأخّر يعرب فاعلا مادام المسند في الجملة فعلاً.

ـ النقد النّحـويّ عند فاضل صالح السّامرّائيّ:

يرى فاضل السامرائي أنّ كثيرًا من التّعبيرات في اللغة نعجز عـن فهمهـا، وتفسـيرها ، ولا نسـتطيع التّمييـز بين معانيها، وضرب على ذلك أمثلة نكتفي بضرب مثالين:"

الأوّل: ما الفرق بين قوله تعالى: (قُل لَّسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ)[الأنعام: 66]، وقوله تعالى:

(وَ مَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ) [يونس: 108].

والثّاني: ما الفرق بين " واو " رُبَّ، " ورُبَّ "؛ في نحو قوله:

وَلَيْلٍ كَأَنَّ الصُّبْحَ فِي أُخْرَيَاتِهِ حَشَاشَةُ نَصْلٍ ضَمَّ إِفْرَنْدُهُ غِمْدُ

وقـولـه:

رُبَّ لَيْلٍ كَأَنَّهُ الصُّبْحُ فِي الْحُسْـ نِ وَإِنْ كَانَ أَسْوَدَ الطَّيْلَسَانِ"(15)

ويُضيفُ قائلاً: " ومن هنا نحـن محتـاجون إلـى فقـه للنّحـو يصـل إلـى درجـة الضّـرورة، صـحيح إنّ قسـمًا مـن المسائل المتعلّقة بالمعنى عرض لها علم النّحو، وعلم البلاغـة، لكن لا يزال كثيـرٌ منهـا دون نظـر...، فـإنّ أكثـر المسائل لم تبحث لا في كتب النّحو، ولا في كتب البلاغة، ولا في غيرها من كتب اللغة في حدود ما أعلم (16)".

ونفهم من كلامه أنّ النّحويّين لم يولوا ـ في كثير من المسائل التي ذكر بعضها في مقدمة كتابـه " معـاني النّحو " اهتمامًا بقضيّة المعنى النّحويّ، وجاءتْ جُلّ دراساتهم تركّز علـى الأشـكال، والقوالـب، ولـم يحـظ جانـب المعنى من اهتماماتهم إلاّ بالنّزر القليل يتجلّى عندهم فـي الإعـراب. وهـو نقـد موجّـه بصـفة خاصّـة للنّحـويّين القدامى، وللبلاغيين واللّغويّين بصفة عامّة.

ـ تعليق على النّقد: رُبّما التّأليف في هذا الموضوع بشكل مستقلّ له من الأهمّية ما يذكـر محمـدةً لصـاحب كتاب: " معاني النّحو " ، ورُبّما جاء الحديث عن معاني النّحو كأنّـه فـتح جديـد فـي العصـر الحـديث ظـنّ الدّارسـون المحدثون أنّهم استدركوه على النّحـويّين القـدماء، والحقيقـة مـا أثيـر مـن لغـط حـول افتقـار الدراسـات النّحويّـة القديمة من دراسة المعنى فيـه شيء مـن المبالغة، ونكرانٌ لجهـود النّحويّين القدمـاء الـذين يستحقّـون الشّـكر علـى مجهوداتهــم الجبّـارة التـي قدّموهــا فـي خدمـة اللغـة عامّـة، والدّراسـات النّحويّـة خاصّـة، ونسـتطيع أنْ نستشهـد بأمثلة كثيرة على اهتمام النّحويّين القـدماء بـالمعنى، ولضـيق المجـال الـذي لا يسـمح لنـا بحصـر كـلّ الشّواهد نكتفي بالإشارة إلى ما ألفه أولئك من كتب في هذا المجال؛ منها الكتاب لسيبويه فيه أبواب كثيرة وقـف فيها على المعنى، ونذكر على سبيل المثال ـ أيضا ـ الكتب التي أُلّفـت في معاني القرآن؛ كمعـاني القـرآن للفـرّاء ومعاني القرآن للأخفش ومعاني القرآن لأبي جعفـر النّحّاس أغلـب الكتـب التـي تلتهـا فـي النّحـو لا تغفـل جانـب المعنى ولو نقّبنا في كتب التّفسير لوجدنا الاهتمام والتّركيز على المعنى، ومن منّا يسـتطيع القـول إنّ موضـوع المعنى ينعدم في تفسير الكشّاف للزّمخشري، أو البحـر

المحيط لأبي حيان، ولعـلّ صاحـب نظريّـة النّظـم عبـد القاهر الجرجاني في كتابـه: " دلائـل الإعجـاز" وغيـره برهان ساطع ودليل قويّ يفنّد كلّ المزاعم التي تـدّعي ظلمـا افتقـار دراسـات وجهـود العلمـاء القـدماء (نحـويين وبلاغيين، ولغويّين) للمعنى.

ومن الملفت للانتباه ـ هنا ـ أنّ فاضل صالح السّامرّائي وهو يتكلّم عن معـاني النّحـو يعتمـد بشـكل مطلـق أساسا على ما ألّفه النّحويّون القدماء ممّا يقيم دليلاً قويًّا، وشاهداً دامغًا على مـا ذكرناه بخصوص وجود اهتمـام من قبل النّحويّين القدماء بقضية المعنى النّحويّ خاصّة.

ـ خـاتمـة ـ

بعد هذا العرض الوجيز لموضوع النّقد النّحويّ، فإنّنا نسجّل جملة من النّتائج؛ كما يلي:

1 ـ إنّ موضوع النّقد النّحوي موضوع يفرض نفسه على الدّراسات النّحويّة النّقديّـة، وفـي هـذا الإطـار نؤكّـد على أنّ هذا المصطلح كغيره من المصطلحات النّقديّة التي تعجّ بها الدّراسات النّقديّة الحديثـة ينبغـي أنْ يكـون له موقع في الدّراسات النّقديّة المعاصرة.

2 ـ إنّ النّقد النّحويّ ليس وليد العصر الحديث إذا نظرنا إليه من حيث الممارسة، والتّطبيق، فكتب التّراث النّحوي تدلّ دلالة واضحة على أنّ النّحاة القدماء مارسوا هذا النّوع من النّقد، وإن لّم يعرفوه ؛ كمصطلح.

3 ـ مازال مفهوم مصطلح النّقد النّحوي يحتاج من ذوي التّخصّص في وضع المصطلحات أن يعملوا على بلورة مفهوم واضح، ودقيق يبرز خصائصه، ويوضّح معالمه، حتّى لا يتداخل مفهومه مع مفاهيم اصطلاحية بينها وبين المفهوم الاصطلاحي للنّقد النّحوي قواسم مشتركة؛ كمصطلح الشّرح النّحويّ، و مصطلح التّحليل النّحويّ، والحجاج، والنّقاش...إلخ.

4 ـ نتصوّر أنّ لمفهوم النّقد النّحوي جانبين: أحدهما: داخليّ، والآخر: خارجيّ؛ فأمّا الدّاخليّ؛ فهو النّقد الذي يمسّ اللغة في داخلها؛ أي: يمسّ التّراكيب اللّغويّة من النّاحيّة النّحويّة وفي ضوء ما تمليه القواعد النّحويّة الثّابتة؛ فيبيّن ما فيها من لحن أو فساد في التّعبير عند مستعمل اللّغة؛ فيكون هذا النّقد في هذه الحالة وسيلة للإصلاح والتّقويم؛وأمّا الخارجي؛ فيتمثّل في تلك الآراء النّحويّة التي يسلّطها النّاقد النّحويّ في مسألة من مسائل النّحو التي هي مثار الخلاف بين النّحويّين، ويشتدّ فيها الجدل ويكثرُ فيها الصّراع أين يسعى كلّ طرف إلى تأييد وجهة نظره بالحجج النّقليّة والعقليّة، وهذا النّوع من النّقد تمتلئ به كتب الخلاف النّحوي خاصّة بعد ظهور المذاهب النّحويّة قديمًا وبعد ظهور الاتّجاهات النّحويّة الحديثة التي تأثّرت بنظريّات الدّرس النّحويّ الحديث، ومناهجه المختلفة.

5 ـ لقد مسّ النّقد النّحويّ الحديث ما توصّل إليه النّحويّون القدماء من آراء نحويّة أسّسوا عليها قواعدهم النّحويّة؛ كما مال هذا النّقد إلى نقد النّحو التّعليميّ بشكل رئيس، قصد تيسير النّحو حتّى يكون وسيلة يتعلّم بها المتعلّمون لغتهم، وحتّى يتمكّنوا من التّعبير بها بشكل سليم وصُولاً إلى تحقيق الكفاءة اللغويّة لديهم.

6 ـ إذا اعترفنا بوجود شيء اسمه النّقد النّحويّ، وبرز بشكل ملموس في دراسات النّحويّين فإنّ هذا مدعاة لظهور متخصّصين في هذا النّوع من النّقد يمكن أنْ يسمو بالتّفكير النّحويّ قدُما لخدمة اللغة العربيّة وفهم كتاب اللّه. ولا يكون النّاقد النّحويّ ناقدًا حقيقيّا حتّى يتّصف بتلك الصّفات التي ذكرناها في متن هذا المقال، وبالتّالي يصبح للنّحو العربيّ نقّاده المتخصّصين فيه.

الإحـالات:

1 ـ ينظر: لسان العرب، ابن منظور، مادّة: نقد، (تح) عبد اللّه علي الكبير وآخران، دار المعارف ـ مصر، ج: 06، ص4517.

2 ـ النقد الأدبي، أحمد أمين، دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان، ط: 04(1387هـ ـ 1967م).

3 ـ المعجم المفصل في فقه اللغة، مشتاق عباس معن، دار الكتب العلميّة، بيروت ـ لبنان، ط: 01، (1423هـ ـ 2001م)، ص188.

4 ـ ينظر: المنهاج في الأدب العربي وتاريخه، عمر فروخ، المكتبة العصريّة، صيدا ـ بيروت، ص180.

5 ـ النقد الأدبي، أحمد أمين، ص208، وينظر: النّقد الأدبي الجزائري الحديث، عمار زايد، المؤسسة الوطنيّة للكتاب ـ الجزائـر(1990 م)، ص36.

6 ـ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى (تـ 900هـ)، (تح): حسن حمـد، ج: 04، دار الكتب العلميّة، بيروت ـ لبنان، ط: 01، (1419هـ ـ 1998م)، ص48 وص49.

ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين البصريّين والكوفيين، كمال الدين أبو البركات الأنباري النّحويّ، (تح): ـ محمد محيـي الدين عبد الحميد ـ المكتبة العصرية، صيدا ـ بيروت(1407هـ ـ 1987م)، ج: 01، ص45 وص46. 7

8 ـ المرجع نفسه، والجزء نفسه، ص46.

9 ـ ينظر : المرجع نفسه، والجزء نفسه، ص47ن وص48 وما بعدهما.

10 ـ نقلا عن أصول النحو في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي، بكر عبد الكريم، دار الكتاب الحديث، ط: 01(1999م)، ص76.

11 ـ إحياء النّحو، إبراهيم مصطفى، دار الآفاق العربية (1423هـ ـ 2003م)، ص01.

12 ـ إحياء النحو والواقع اللغوي، أحمد محمد عبد الرضى، مكتبة الثقافة الدينية (1428هـ ـ 2007م)، ط: 01، ص27.

13 ـ نحو الفعل، أحمد عبد الستار الجواري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص12.

14 ـ الجملة الفعلية، علي أبو المكارم، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع ـ القاهرة (1428هـ ـ 2007م)، ط : 01، ص 64 و65.

15 ـ معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، عمان (1423هـ ـ 2003م)، ط: 01، ج: 01، ص 06 و07.

16 ـ المرجع نفسه، ص08.